

## الوثيقة الصادرة عن جلسة مناقشة السياسات للاجتماع التاسع للفريق العامل الزراعي باللجنة الدائمة للتعاون التجاري والاقتصادي (كومسيك)

انعقدت جلسة مناقشة السياسات ضمن اجتماع الفريق العامل الزراعي بغرض الوقوف على توصيات السياسات المحددة الهادفة إلى الحد من الهدر الغذائي بالدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي والمقاربة بين السياسات المتبعة فيما بين الدول الأعضاء حول هذا الموضوع. برزت المشورات المستعرضة أسفله والخاصة بالسياسات في ضوء النتائج الرئيسية للتقرير البحثي الذي يحمل عنوان "الحد من الهدر الغذائي في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي" واستجابات الدول الأعضاء للاستبيانات الخاصة بالسياسات التي أرسلها بالفعل مكتب تنسيق الكومسيك.

مشورة السياسات الأولى: تطوير إطار عمل تشريعي محدد وخارطة طريق للحد من الهدر الغذائي في سياق كلي يشمل سلاسل الإمداد.

### الأساس المنطقي:

يعتبر تطوير إطار عمل تشريعي مسألة رئيسية في الحد من الهدر الغذائي. تنفذ كثير من البلدان لوائح تهدف إلى الحد من الهدر الغذائي عبر كافة مراحل سلاسل الإمداد الغذائي. ومن ثم فإنها تهدف إلى التأكد من فصل كافة الأغذية عن مسار النفايات إلى حد كاف وإتاحتها للاستهلاك الأدمي. مع ذلك، تشير الأبحاث إلى عدم وجود إطار عمل تشريعي يتصل بالهدر الغذائي فعليًا إلا لدى عدد قليل من الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، مثل قطر وتركيا ومصر وباكستان وإندونيسيا.

وفي هذا الشأن، يمكن للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي التي تنفق على إطار عمل تشريعي للهدر الغذائي أن تضع إطار عمل قانوني وخارطة طريق للهدر الغذائي. على الدول الأعضاء، قبل الشروع في هذا العمل، تقدير مستوى الهدر بوجه عام ومستوى الهدر في بعض المنتجات والقطاعات بعينها بوجه خاص، ليتسنى لها التركيز على المناطق التي تتراد فيها كميات الهدر على نحو ملاحظ. وبذلك تكون الدول الأعضاء قد شاركت أيضًا في تحقيق الغاية 12.3 للتنمية المستدامة وهي "تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام 2030".

مشورة السياسات الثانية: تطوير بنوك وشبكات توزيع الغذاء

### الأساس المنطقي:

يعتبر إنشاء بنوك وشبكات توزيع الغذاء أحد الطرق الأساسية للحد من الهدر الغذائي على الصعيد العالمي وعلى صعيد الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي. يمكن لهذه المبادرات أن تلعب دورًا مهمًا في توزيع فائض الغذاء على المحتاجين. ويمثل نموذج بنك الطعام المصري إحدى هذه المبادرات الناجحة في هذا المجال. تم تدشين البرنامج عام 2005 وبلغ حجم تبرعاته ما يربو على 17 مليون وجبة شهريًا. سهل هذا البرنامج مشاركة أكثر من 400 فندق ومطعم تراوحت مستوياتها بين الفنادق ذات الخمس نجوم والمقاهي الشعبية بنظام بنك الطعام المصري.

في هذا الإطار، يساعد تطوير بنوك وشبكات توزيع الغذاء الدول الأعضاء على الحد من الهدر الغذائي. علاوة على أن توزيع الغذاء المهتر دون حاجة من شأنه أيضًا أن يعزز فرص الفقراء في الحصول على الغذاء، ومن ثم يساعد الدول الأعضاء في تحقيق الأمن الغذائي. من أجل ذلك تُشجع الدول الأعضاء على إنشاء بنوك الطعام أو تحسين كفاءة البنوك الحالية.

مشورة السياسات الثالثة: إطلاق مبادرات وحملات مترابطة لرفع الوعي بالهدر الغذائي في سلسلة الإمداد والاستهلاك.

### الأساس المنطقي:

يشير التقرير البحثي المعد عن هذا الاجتماع إلى عدم اكتراث قطاع كبير من سكان الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي بأمر إهدار الغذاء. كما يشير إلى أنه من المحتمل إذا حظوا بمزيد من المعلومات حول الآثار البيئية المرتبطة بالهدر الغذائي وتقديم حلول لكيفية الحد منه، أن يشجعهم ذلك على تقليص حجم الهدر الغذائي. تتساوى المنازل وقطاع الخدمات الغذائية في مفهوم عدم الاكتراث بالهدر الغذائي. وبالنظر إلى ذلك، نرى أنه لا بد أن يأتي إطلاق مبادرات وحملات الهدر الغذائي ضمن قائمة أولويات الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ثمة حملات ومبادرات حيوية على الصعيد الدولي وعلى صعيد الدول الأعضاء للحد من الهدر الغذائي مثل مبادرة "اقتصدوا في الغذاء" التي أطلقتها الأمم المتحدة، و"قانون الطبق الواحد" في باكستان، و"قانون الغذاء" في إندونيسيا، وحملة "لا تهدر خبزك" التي أطلقتها تركيا. على سبيل المثال، أطلقت تركيا حملة "لا تهدر خبزك" التي أسفرت عن تقليص حجم فاقد الخبز بنسبة 18 بالمائة وما يعادل 131 مليون دولار أمريكي يوميًا. قد تختبر الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي هذه التجارب التي انطوت عليها المبادرات المذكورة من حيث التنفيذ والتقييم والمراقبة آخذين في الاعتبار المناخ الاقتصادي والاجتماعي الفريد لكل منهم. علاوة على ذلك، تبرز الأهمية الخاصة للمشاركة الفاعلة للجهات المعنية ذات الصلة بتوفير الغذاء في نجاح الحملات/المبادرات. وفي هذا الشأن، يجدر تصميم الحملات/المبادرات على نحو يضمن المشاركة الفاعلة للجهات المعنية التي تشمل فيما بينها المؤسسات التجارية والسلطات المحلية والمستهلكين.

**أدوات من الممكن أن تسهم في تنفيذ المشورات المقدمة الخاصة بالسياسات:**

**الفريق العامل الزراعي بالكومسيك:** يوصى الفريق العامل الزراعي في اجتماعاته اللاحقة بتوضيح مناطق السياسات المذكورة أعلاه بمزيد من التفصيل.

**تمويل مشاريع الكومسيك:** في إطار تمويل مشاريع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك لمشروعات سنويًا؛ حيث يتسنى للدول الأعضاء المشاركة بالفرق العاملة، في إطار تمويل مشاريع الكومسيك، تقديم مشاريع تعاون متعددة الأطراف لتمولها المنح المقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك. فيما يتصل بمجالات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من تمويل مشاريع الكومسيك؛ حيث قد يمول مكتب تنسيق الكومسيك مشاريع ناجحة في هذا المجال. قد تشمل هذه المشاريع تنظيم الندوات والبرامج التدريبية والزيارات الدراسية وتبادل الخبراء وعقد ورش العمل وإعداد الدراسات التحليلية وتقييم الاحتياجات والمواد/الوثائق التدريبية وغيرها.